رفض المشاريع الاميركية يتطلب وقف الاعتماد على الرجعية العربية

بشكل زيارة بوش ، نائب الرئيس الاميركي الى المنطقة العربية احدى الدلالات البارزة على ان علاقات الولايات المتحدة مع دول الرجعية العربية لم تتاثر بالعدوان الاميركي على ليبيا ، ولا بالاصرار الاميركي على التنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولا برفض بروبد حكام الاردن بالسلاح .

بل ان نائب الرئيس الاميركي في تصريحاته قبل سفره الى المنطقة بدا واعيا من ان مستوى العلاقات الاميركية مع دول الرجعية العربية يسمح له، حتى دون مراعاة لابسط القواعد الدبلوماسية، بتوجيه النقد لهذه الدول واتهامها بالمسؤولية عن تدهور اسعار النفط ومطالبتها بتغيير سياساتها النفطية .

اما الموضوع الفلسطيني فليس واردا في جدول اعمال بوش الا من خلال تاكيده ان لا جديد لدى الولايات المتحدة غير ما طرحه ريغان في ايلول عام ١٩٨٢ ، وما اضافه ميرفي من مطالب وشروط بلغت حد الاملاء .

ومن هذا يبدو واضحا ان الامبريالية معنية الرجعية العربية استطاعت فصل القضية الفلسطينية عن شبكة العلاقات العربية الاميركية بحيث لم تعد هذه القضية، حتى في الظاهر، موضوعا ذا تاثير معين على علاقات الدول العربية الرجعية بواشنطن . وهو امر اجهدت ادارة ريغان ، منذ بداية عهدها ، لتحقيقه كما يبنت ذلك "اولويات" السياسة الاميركية التي طرحها ، هنغ ، وزير الخارجية الاميركية في مطلع عام ١٩٨١ وعند زيارته الاولى لمنطقة الشرق الاوسط .

وبموجب هذه "الاولويات" تحتل القضية الفلسطينية المرتبة السابعة والاخيرة من اهتمامات السياسة الاميركية ، بينما يحتل مسالة "حشد" دول المنطقة في مواجهة ما اسماه هنغ انذاك "الخطر السوفييتي" المرتبة الاولى !

وعلى هذا الاساس احدث واشنطن في ترتيب علاقاتها مع دول الرجعية العربية بحيث اصبح بامكانها دون اعتراض من الرجعية العربية توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل ، والاعتداء على لبنان ، واقامة القواعد العسكرية في عدد من الدول العربية ، واجراء المناورات المشتركة معها ، وتشكيل قوات "الانتشار السريع" بمشاركة بعضها ، وتامين استمرار تغرير سعة هذه الدول للامبريالية الاميركية .

وقد تم كل ذلك في نفس الوقت وبلا "ثمن" يذكر من جانب الدول العربية الرجعية ، رغم ان تحقيق هذه "الانجازات" المتناقضة لم يكن "واقعيا" حتى في نظر السياسة الاميركية قبل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وارتباط النظام المصري الكامل بعجلة السياسة الاميركية دون تحفظ .

وفيما كان اقطاب الرجعية العربية يتظاهرون بتاييد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، اصبحوا ، في الوقت الحاضر ، يطالبون الشعب الفلسطيني بالموافقة على الشروط الاميركية ، والقبول بالتخلي عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة وحق العودة .

ولم يجد الملك حسين اي حرج في الغاء مسؤولية ما اسماه ضياع "فرصة السلام" في المنطقة على عاتق القيادة الرسمية لمنظمة التحرير لانها توقفت عن التحرك معه عند "الرقم الاخير" من العد التنازلي للموافقة على المشروع الاميركي .

وعلى الرغم مما لهذا الموقف الاردني من دلالات خطيرة في مقدمتها الاستعداد للتخلي عن قرارات قمة فاس فان جوهر الموقف الاردني لم يجر الاعتراض عليه من قبل القيادة الرسمية للمنظمة واستمرت مساعيها لحشد الوسطاء من اجل اعادة العلاقات مع النظام الاردني .

في عام ١٩٦٥ هبت موجة معارضة صاخبة ضد الحبس بورقيبة لانه طالب بقبول العرب لقرار التقسيم . وحينذاك لم تكن منظمة التحرير قد حققت ما حققته ، فيما بعد، من انجازات سياسة . اما الان والملك حسين يطالب القيادة الرسمية للمنظمة بالموافقة على قرار ٢٤٢ والتخلي بذلك عن كل شيء فان هذه القيادة لا ترى ما تبرر حتى مجرد التفكير في اعادة تقسيم "التحرك المشترك" واتفاق عمان !

ان هذا الاتجاه لم يكن ممكنا لولا التبديل الذي جرى في معايير "التضامن" مع الشعب الفلسطيني ووضع القيادة الرسمية للمنظمة معيار "التضامن" معها في مقام الاولوية على اي شيء آخر. رغم ان المعيار الاساسي كان التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل استعادة حقوقه الوطنية بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد .

لقد كان التضامن يشمل المحتوى والاطار معا . ولكنه اصبح الان يقاس باشتمال اجتماع القيادة الرسمية في قصور بعض الحكام . وبعدد المكاتب

بشير البرغوثي

التي يسمحون بفتحها في بلدانهم . ولا يهم، بعد ذلك ، ان يظل بعض هؤلاء الحكام على مواقفهم على المشاريع الاميركية . وان يحرموا اللقاءات السرية مع شمعون بيرس . وان يطالب احدهم ، الملك الحسن، بعقد قمة مع بيرس لمعرفة راية في قرارات فاس على حد زعمه . وكأن بيرس لم يعط رايه مئات المرات في تلك القرارات !

ان التخلي عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والادعاء بتاييد القيادة الرسمية في ذا ت الوقت ليس الا مرحلة اضافية للتخلي ، ايضا، عن هذه القيادة . وقد ظهر ذلك جليا في خطاب الملك حسين وتصريحاته التالية . وما يظنه بلا دلالة تصريح عرفات في الايام الاخيرة بان "مصر والعراق هما البلدان العربيان المتضامنان" معه !

ان هذا يؤكد ان عملية التخلي عن القيادة الرسمية ، بعد التخلي عن الحقوق الوطنية ، جارية من قبل الرجعية العربية . فبعد تشجيع الانقسام في صفوف منظمة التحرير ، والظاهر بتاييد "القرار الفلسطيني المستقل" و "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" بدات الرجعية العربية تستغل وضع القيادة الرسمية لتملي عليها الشروط وتضغط عليها لقبول المشاريع الاميركية . وهذا موقف متسجم مع موقف الرجعية العربية تجاه بلدانها نفسها حيث فرطت وتفرط في حقوق السادة بتقديم القواعد والتسهيلات العسكرية للامبريالية الاميركية .

ومن هنا فان معيار الوفاء للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني يتلخص لا في النضال من اجلها وحسب بل وفي النضال ضد جميع اولئك الذين يتكلمون لهذه الحقوق او يتحلون عنها ومنهم الرجعية العربية . وليس كافيا مجرد الاعلان عن رفض قرارى مجلس الامن .

الكرامة قبل الخبز وبعده

يبدو ان هناك خطة لدى المسؤولين الاسرائيليين لطرح انفسهم وسياساتهم امام الراى العام الاميركي والاوروبي الغربي في صورة جديدة يستبدلون بها الصورة السائدة حاليا ، صورة احتلال اراض عربية ، ومعارضة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وباقي قائمة اللاءات الاسرائيلية .

فقد اسبوعين سافر ، عورن ، مسؤول الشاطئ المحتلة الى اميركا ليبحث في مسالة "تحسين اوضاع السكان" في الضفة الغربية وقطاع غزة ولتجميع التبرعات ، ايضا لهذا الغرض .

والان جاء دور رئيس الوزراء الاسرائيلية ليعرض مشروعا على مستوى اعلى وهو "مشروع" مثل "مشروع مارشال" للشرق الاوسط وحاجزه لذلك ، كما قال ، مواجهة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط. وحاجة المنطقة الى التطوير .

المهم ان رئيس الوزارة الاسرائيلية في غاية القلق على اوضاع السكان العرب من المحيط الى الخليج ، ويعتقد ان العرب سيهرعون لاشباع بطونهم من الطبق الاسرائيلي الاميركي الذي يتوجه الى الولايات المتحدة لاعداده لهم .

ولا نستبعد ان يذهب في المستقبل القريب الى اميركا ايضا التجار الذين يراسون لجان بلديات رام الله والبيرة والخليل لمطالبوا هم باموال "دعم صمود" باسم سكان هذه المدن، وكذلك تجار الصحة ، والتربية وامثالهم في الادارة المدنية .

هذه الخطة التي تعتمد على الافتراض الخاطئ والمهين بان نضالنا ليس سوى "معدة كبيرة" لن يستطيع حجب الحقيقة وهي ان اي تطوير واي "تحسين للحياة" يبدأ من احترام الحق الطبيعي والاساسي لهذا الشعب ، وهو حق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة ، وبغير ذلك لن يتغير شيء حتى لو رافق ضباط البلديات رؤساء منتخبون او معينون في وفد مشترك لجمع التبرعات باسم "تحسين شروط الحياة" في الاراضي المحتلة !

ابن الحقيقة بعد تصريحات الغصين ؟

فيما يظل مجلس امناء جامعة بيرزيت وادارتها ان السبب في الاجراءات الاخيرة المتعلقة بعدم تجديد عقود المدرسين يعود الى "العائلة العالية" الناجمة عن تحفيض "الدعم الخارجي" للجامعة ، يظل حاويد الغصين ، رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عكس ذلك .

فقد ورد في تصريحات ادلى بها لمجلة "التضامن" ونقلتها جريدة "الشعب" المقدسية بتاريخ ٨٦/٣/٢٧ ان "هناك قطاعات اساسية ليس ممكنا ان يحدث ضغط للتفقات على صعيدها وهي الجامعات والمستشفيات في الضفة الغربية وغزة ، اسر الشهداء ، الهلال الاحمر ، والمحميات في لبنان " .

هذا ما قاله رئيس الصندوق القومي الفلسطيني ، وهذا ما يناقض ما سمعناه من مصادر جامعة بيرزيت .

والسؤال من الصادق ؟ وحبذا لو ابدت جامعة بيرزيت رايها فيما قاله الغصين حتى لا يظل الامور عالقة بين ما يقال في باريس وما يقال في بيرزيت !

محامو الضفة الغربية يرفضون الامر العسكري ١١٦٤

تدخل فظ في شؤون المحامين

عقد المحامون العرب العاملون في الضفة الغربية يوم الجمعة ٨٦/٣/٢١، اجتماعا حضره ثمانين محاميا، وناقشوا خلاله الامر العسكري رقم ١١٦٤ ، الذي اصدره القائد العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية في الخامس والعشرين من شباط المنصرم ، بشان مجلس المحاماة ، والذي يمنح رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية صلاحيات واسعة ، للتدخل في شؤون المحامين.

وينص الامر العسكري الجديد على تشكيل مجلس محاماة في الضفة الغربية، يعين اعضاءه ورئيسه ونائبه رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية. ويشترط الامر المصادقة المسبقة لرئيس الادارة المدنية على اي قرار يصدر عن المجلس المذكور .

هذا ويخول الامر العسكري الجديد، المستشار القانوني الاسرائيلي في الضفة التقدم بشكوى تاديبية ضد اي محام، امام لجنة تاديبية خاصة يشكلها رئيس الادارة المدنية من ثلاثة اعضاء للبت في القضايا التاديبية والتي تشمل ، بموجب الامر، طبعا "المخالفات الامنية" ! وتعطى اللجنة التاديبية صلاحيات منع المحامي من ممارسة المهنة لفترة محددة او للابد .

ويمنح الامر العسكري ايضا رئيس الادارة المدنية حق تحديد رسوم المحاماة والاشتراك والتدريب وتعديل الامر العسكري متى شاء سواء باضافة بنود جديدة او حذف بنود قائمة .

وقد قرر المحامون العرب العاملون رفض الامر العسكري المذكور، لعدم قانونيته، جملة وتفصيلا ، واعتبروه تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمحاكم .

هذا وينوى المحامون التوجه للمحكمة الاسرائيلية العليا لالغاء هذا الامر كليا وليس تعديله .

٣٠٠ عدا لا نقدا

الامر الذي يثير العجب محاولة بعض الاوساط "تسويق" "العائلة النقدمية" ومحمد مبارى في الضفة والقطاع بعد ان فشلت عملية "التسويق" في الجليل والمثلث كما بدا ذلك في يوم الارض .

وهكذا بقدرة الخيال الواسع تحول العدد المتبل الذي اشترك في مظاهرة ومهرجان "المكدبيت" في الطيبة الى جماهير غفيرة والى "نجاح جيد" للدعوة للاضراب .

لقد كانوا ثلاثمئة عدا اما نقدا فذلك في ذمة الذين يضخمون الاعداد !

جرحى بيرزيت معتقلون في المستشفى

القدس ـ ذكرت صحيفة "جيروزلم بوست" الاسرائيلية ان جرحى جامعة بيرزيت الثلاثة موجودين تحت الحراسة في مستشفى هداسا وان اهاليهم ممنوعا من زيارتهم والاطمئنان عليهم . وكان هؤلاء الثلاثة قد اصيبوا برصاص الجيش الاسرائيلي اثناء مظاهرة قرب الجامعة جرى تفريقها بالقوة .

ونقلت الصحيفة الاسرائيلية عن الطلاب قولهم ان المظاهرة لم تكن محور مظاهرة اخرى في نطاق الاحتجاجات بمناسبة يوم الارض بل انها كانت ايضا جوابا على التطورات السياسة الحالية.

وذكر مراسل الصحيفة المذكورة على لسان الطلاب ان المظاهرة كانت برهانا على ما اسماه "تجديد الوحدة بين الفئات السياسية في الجامعة" .